

تقرير لجنة المراجعة للسادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر

2025م

أولاً: تمهيد وأساس إعداد التقرير

السادة مساهمي شركة أمواج الدولية المحترمين،

يسرّ لجنة المراجعة أن ترفع إلى الجمعية العامة تقريرها السنوي عن أعمالها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، وذلك تطبيقاً لما نص عليه نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة، ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، ولائحة عمل لجنة المراجعة المعتمدة من الجمعية العامة للشركة، والتي تلزم اللجنة بإعداد تقرير عن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة، وعمّا قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها.

وقد شهدت الشركة خلال عام 2025م عدداً من الأحداث والتحديات الجوهرية التي استدعت تكثيف أعمال اللجنة وتوسيع نطاق متابعتها، ومن أبرزها اكتشاف تجاوزات إدارية ومالية في أحد فروع الشركة ترتب عليها فروقات جوهرية في أرصدة المخزون، وارتفاع المخصصات المرتبطة بالخسائر الائتمانية المتوقعة وانخفاض قيمة المخزون، إضافة إلى تأخر إصدار القوائم المالية السنوية عن المدة النظامية، وما ترتب على ذلك من تعليق تداول أسهم الشركة اعتباراً من 30 أبريل 2026م.

وفي ضوء هذه التطورات، كثفت اللجنة اجتماعاتها وأعمالها الرقابية، ووسعت نطاق متابعتها مع الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي والمستشارين المختصين؛ للتحقق من انعكاس آثار الأحداث الجوهرية على القوائم المالية، ومتابعة الإجراءات التصحيحية، وتعزيز منظومة الرقابة الداخلية، والمحافظة على حقوق الشركة ومساهميها.

ثانياً: اجتماعات اللجنة

عقدت لجنة المراجعة خلال العام المالي 2025م خمسة اجتماعات، وذلك لمتابعة أعمالها الاعتيادية والمستجدات الجوهرية التي شهدتها الشركة، وشملت اجتماعات اللجنة مناقشة القوائم والتقارير المالية، وأعمال المراجعة الداخلية، وخطة المراجع الخارجي ونتائج أعماله، ومتابعة التطورات المرتبطة بالمخزون والذمم المدينة، والإجراءات التصحيحية والرقابية، والالتزام بالمطلوبات النظامية والتنظيمية.

ثالثاً: أبرز أعمال اللجنة خلال العام 2025م

مارست لجنة المراجعة خلال العام 2025م اختصاصاتها وفقاً للأنظمة واللوائح ذات العلاقة ولائحة عمل اللجنة المعتمدة، حيث تركّزت أعمالها على دراسة ومناقشة القوائم والتقارير المالية الدورية والسنوية للشركة، ومراجعة أبرز البنود والتقديرات والمعالجات المحاسبية ذات الأثر الجوهري، ومناقشة ما يتعلق بالمخزون والذمم المدينة والمخصصات والالتزامات المالية مع الإدارة التنفيذية ومراجع الحسابات الخارجي إلى جانب متابعة أبرز الملاحظات الواردة في أعمال المراجعة الخارجية والإجراءات المتخذة بشأنها. كما ناقشت اللجنة التطورات والأحداث الجوهرية التي شهدتها الشركة خلال العام، بما في ذلك واقعة التجاوزات الإدارية والمالية المكتشفة في أحد فروع الشركة وما ترتب عليها من فروقات في المخزون،

واطلّعت على تقرير السبب الجذري للواقعة والتقارير الفنية ذات العلاقة، وتابعت الإجراءات النظامية والتصحيحية المتخذة حيالها.

كما تابعت اللجنة أبرز المخاطر المالية والتشغيلية والرقابية ومخاطر السيولة والتمويل والائتمان والتحصيل والالتزام بالمتطلبات النظامية والتنظيمية، واطّلت على وضع الذمم المدينة والمطالبات والإجراءات القضائية ذات الصلة، والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وما يرتبط بالتسهيلات والالتزامات البنكية، إضافةً إلى متابعة المستجدات المتعلقة بتأخر إصدار القوائم المالية السنوية وما ترتّب عليه من تعليق تداول أسهم الشركة. وقد رفعت اللجنة ما تراه من ملاحظات وتوصياتٍ إلى مجلس الإدارة، مع التأكيد على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الملاحظات وتعزيز البيئة الرقابية والمحافظة على أصول الشركة وحقوق مساهميها.

رابعاً: رأي اللجنة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر

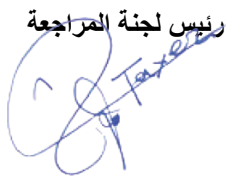
بناءً على ما قامت به اللجنة من أعمال، وما اطلعت عليه من تقارير المراجع الخارجي والمراجع المستقل المكلف بالمراجعة الخاصة، ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية، تبيّن للجنة ما يلي:

1. كشفت أعمال الجرد خلال العام ٢٠٢٥م عن فروقاتٍ جوهريةٍ في المخزون بمبلغ ٢٨,٧ مليون ريال في أحد فروع الشركة، نتجت عن تجاوزاتٍ إداريةٍ وماليةٍ جرى فيها تجاوزٌ بعض الضوابط الرقابية القائمة والتحليل عليها. وترى اللجنة أنّ ذلك يكشف عن قصورٍ في فاعلية بعض الضوابط المتعلقة بدورة المخزون والمستودعات على مستوى الفرع محلّ الواقعة — وبخاصة الفصل بين المهام والرقابة على عمليات الفروع — خلال الفترة محلّ الواقعة.
2. ولم يتبيّن للجنة ما يدلّ على أنّ الواقعة ذات طابعٍ ممنهجٍ على مستوى الشركة أو أنّها تكرّرت في فروعٍ أخرى؛ إذ تنصّب مؤشرات الواقعة وأدلتها على الفرع محلّ الواقعة، بما يشير إلى أنّها نتجت عن تجاوزٍ فرديٍّ للضوابط في ذلك الفرع لا عن قصورٍ عامٍّ في منظومة الرقابة على مستوى الشركة. وتتابع اللجنة تعزيز إجراءات الجرد والرقابة على مستوى فروع الشركة كافةً للحدّ من تكرار مثل هذه الوقائع.
3. كما تبيّن للجنة الحاجة إلى تعزيز ضوابط منح الائتمان ومتابعة تحصيل الذمم المدينة، في ضوء حجم الذمم محلّ النزاع والمخصّصات المكوّنة بشأنها.
4. وقد أوصت اللجنة، واعتمد مجلس الإدارة، خطةً تصحيحيةً شاملةً بدأ تنفيذها لتعزيز منظومة الرقابة الداخلية، وتتضمّن: تعزيز الفصل بين المهام والصلاحيات في دورة المشتريات والاستلام والتخزين والتسجيل المحاسبي، ورفع وتيرة أعمال الجرد الدوري والمفاجئ وتوثيق نتائجها ومعالجة فروقاتها أولاً بأول، وتشديد سياسة الائتمان والتحصيل، وتفعيل قنوات الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلّغين، وإحالة الواقعة إلى الجهات القضائية المختصة لتحديد المسؤوليات واسترداد حقوق الشركة.
5. وفيما عدا أوجه القصور المشار إليها أعلاه، والمرتبطة بالفترة والفرع محلّ الواقعة والتي بوشرت معالجتها بالخطة التصحيحية، لم يتبيّن للجنة وجود خللٍ جوهريٍّ آخر في نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر.

وبناءً على ما تقدّم، ترى اللجنة أنّ الإجراءات التصحيحية المعتمدة كفيلاً بمعالجة أوجه القصور المشار إليها وتعزيز البيئة الرقابية للحدّ من تكرارها. علماً بأنّ أي نظام رقابةٍ داخلية، مهما بلغت فاعليته، لا يمكن أن يقدّم تأكيداتٍ مطلقة، وإنما يقدّم تأكيداتٍ معقولةً عن مدى سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

والله ولي التوفيق،

رئيس لجنة المراجعة



الأستاذ / فايز عبدالودود الخطاب